المقصود بحاله انتهى قول المتن اعدى الزمان سخاءه لا عداه اي يتجاوز
الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى
اي لا يعدي شي شيا **قوله** واخرجه من العدم تفسير
على سخا به **قوله** كذا ذكره ابن جني فالبيت على ما ذكره ابن جني من القلب
كقوله ٭ واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ٭
انتهى **قوله** لان اسخاه غير موجود اي في زمن عدمه الذي هو زمن العدوى
قوله لما اعدى سخاوه اي الزمان وهو بعد وجوده **قوله** عدم تغاير المعنيين
الخ وتغايرهما اما على تفسير ابن جني فيشير اليه الشارح واما على الاخر فلان
المحكوم بان الزمان بخل به في هذا البيت الضم اليه والهداية له وفي
الاول نفس وجود مثله وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير
ابن جني كابن فورجه لان هذا التوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم
الاعتراض عليه لذلك ومنعه على تفسير ابن فورجه لاعتقاده التغاير
عليه تامل **قوله** والا لم يكن ماخوذا منه في الاستدلال لهذا اشعار
بموافقة البعض على الاعتراض على تاويل ابن جني **قوله** لم يقع موقعه اذ
المعنى على المضي ان قلت فمن اين يستفاد المضي من قول ابي تمام ان
الزمان بمثله لبخيل قلت يمكن ان يستفاد من كون الجملة الاسمية
للثبات والدوام الشامل للمضي تامل **قوله** اذ المعنى على المضي
فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا
الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت
لما لم يسبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع
على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل **قوله** باق بعد في تصرفه
يعني فالزمان وان سخي بوجوده ولم يبخل الا انه متمكن من اعدامه
وقادر عليه لكنه لا يفعل ذلك بل يبخل به لعلمه بانه صلاح العالم
قوله في تصرفه اي تصرف الزمان قول المتن الا الفراق
استثنا من دليلا **قوله** دليلا مفعول تجد ومفعوله الثاني ان كان

الذي

٢٥

الذي ينصب مفعولين محذوف اي موجودا قول المتن بانوحت
لها اللهاة الهيئة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللها صحاح **قوله**
فاعل وجدت على تقدير ان يكون لها جارا ومجرورا واما اذا جعلت لفظة
لها جمع لهاة يكون هو فاعل وجدت والمنايا يكون مضافا اليه للها
وكان في الكلام على اللها وكان المناسبة ان اللها مستوى بالفم الذي يقع به
العض ففيه اشارة الى عض المنية لا بعض الاسنان فليتامل **قوله**.
فقد اخذ المعنى كله لقائل ان يقول ان الاول افاد اختصار السيد في مفارقة
الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان
سلوك غير هذا ثم التحير وكان حاصل المعنى ان المنية لها طريق الى
الاهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لا تخطر لها حينئذ غير المفارقة
وهذا المعنى لم يعده الثاني فكيف حكم باخذ كل المعنى الا ان يقال ان هذه
الزيادة التي قلنا ان الاول افادها غير مرادة له او انها غير معتبرة
لخفائها فليتامل انتهى **قوله** واصله من ام فاصل الام النزول
بالمنزل ثم اطلق على مطلق القصد **قوله** اذا نزل به والمناسبة لهذا
انه لا يتخذه المعنى فقد قصده وكانه نزل به فليتامل **قوله** اي مثل
ما سمي اغارة الخ وهو ان ياخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه او ياخذ بعضه
فالتشبيه به بقوله كذلك في انقسامه الى ثلاثة اقسام وفي كون الاقسام
هي كون الثاني ابلغ وكونه دونه وكونه مثله المذكورة هناك بقوله
فان كان الثاني ابلغ لاختصاصه قول المتنبي ان يجد مجيرا اي
فهو خير وقوله وان ترث من راث يريث وقوله فلا برحتم الاشرا
قوله انتم الخ الا ترى انه يقبح في العادة انك لو وعدت احدا باحسان ثم
ابطات عنه فاذا اعطيته رددته على ما كنت تعطيه لو عجلت حيا
من ابطائك وجبرا للابطا **قوله** والاحسن لعل وجهه ان
كون الضمير للشان خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيده
الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه ابلغ لتعدد الحكم فيه اذ فيه